متطلبات تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي الجزائري

The Requirements for achieving sustainability in Algerian tourism sector

نورالدين شارف

جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)

تاريخ الارسال: 2023/11/30. **تاريخ القبول:2023/12/04** **تاريخ النشر: 2023/12/28**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهم متطلبات تحقيق مبدأ الاستدامة في القطاع السياحي الجزائري، مع عرض أهم ما تحقق من تلك المتطلبات، وخاصة في الجانب التشريعي، وعرض المعوقات التي تحول دون تحقيق المتطلبات الأخرى، من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر.

سيتم التطرق أيضا إلى أهم المشكلات والسلبيات التي يمكن أن تنتج بفعل الأنشطة السياحية على الجانب البيئي، وأهم أشكال السياحة المستدامة التي يمكن تنميتها وطنيا، والتي تمكن من استدامة الموارد السياحية الطبيعية والثقافية الوطنية، والحفاظ عليها للأجيال القادمة، مع استغلالها سياحيا بشكل عقلاني، في اطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، عدم كفاية الاطار التشريعي لوحده لضمان الاستدامة في القطاع السياحي، وضعف تطبيق آلية دراسة الأثر البيئي للاستثمارات السياحية، بالإضافة إلى ضعف الميزانيات المرصودة من القطاع العام والقطاع الخاص للمحافظة على الموارد السياحية الطبيعية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: سياحة، استدامة، متطلبات، تنمية، الجزائر

تصنيفات JEL : O21, Q56

Abstract:

This study aims to highlight the most important requirements for achieving the principle of sustainability in the Algerian tourism sector, while presenting the most important achievements of those requirements, especially in the legislative aspect, and presenting the obstacles that prevent the achievement of other requirements, in order to achieve sustainable tourism development in Algeria.

We will also present the most important forms of sustainable tourism that can be developed nationally, such as ecotourism, cultural tourism, medical tourism, and others, which enable the sustainability of the national natural and cultural tourism resources and preserve them for future generations, while exploiting them in a rational way, within the National Tourism Development Orientation Plan Horizons 2030.

To achieve this, the inductive approach was used to extrapolate what was achieved in the tourism sector in terms of reforms that enabled the sustainability of this vital sector, and the study reached a set of results, most notably the insufficiency of the legislative framework alone to ensure sustainability in the tourism sector, and the weak application of the environmental impact study mechanism. For tourism investments, in addition to the weak budgets allocated by the public and private sectors to preserve the natural and cultural tourism resources.

Key words: tourism, sustainability, requirements, development, Algeria.
JEL Classification Codes: O21, Q56

1. مقدمة:

يشكل قطاع السياحة قطاعا استراتيجيا في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وتبذل معظم الدول مجهودات كبيرة من أجل تسويق وجهتها السياحية لاستقطاب أكبر عدد من السياحة الوافدة عالميا، إلا أن نمو القطاع السياحي له آثاره السلبية أيضا على الجانب البيئي للدولة المضيفة، كما يؤثر كثيرا على الحياة الاجتماعية للسكان المحليين المتواجدين بالقرب من المقاصد السياحية في الدول المستقبلة.

شغل موضوع التنمية المستدامة حيزا كبيرا من النقاشات والاهتمامات العالمية مع نهاية القرن العشرين، وذلك بفضل جهود الكثير من المفكرين والسياسيين، بالإضافة إلى نضال آلاف من النشطاء والمنظمات البيئية عالميا. كما أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية، وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة. وجاء مؤتمر الأرض الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة بمدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 ليضع الأسس والتوافقات العالمية لتحقيق هذا المفهوم على المستوى العالمي. ومنذ ذلك الوقت، أصبح موضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة حاضرا في كل جداول أعمال اجتماعات القمة لمنظمة الأمم المتحدة، خاصة مع تزايد القلق العالمي من ظاهرة تغير المناخ والاحتباس الحراري.

تحاول الجزائر منذ سنوات تنمية وتطوير قطاعها السياحي من أجل زيادة مساهمته في الناتج الداخلي وخلق مناصب الشغل، ومن أجل ذلك عملت السلطات على توفير جملة من المتطلبات التشريعية والمالية في إطار مخطط توجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030، كما عملت أيضا على وضع بعض الآليات التي يمكنها التقليل من الآثار السلبية لنمو هذا القطاع في المجال البيئي، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية لتحقيق الاستدامة في هذا القطاع .

سنحاول من خلال هذا البحث الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم المتطلبات التي يتوجب على الحكومة والمؤسسات السياحية توفيرها لتحقيق استدامة القطاع السياحي الجزائري؟

وتندرج تحت هذا التساؤل أسئلة فرعية أهمها :

- ما هي أهم التأثيرات السلبية للأنشطة السياحية على الجانب البيئي؟
- كيف يمكن تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي؟
- ما هو واقع جهود تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي الجزائري؟

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي، وضرورة تحقيق تنمية سياحية تستجيب لمبادئ الاستدامة، من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية التي تعتبر أهم عوامل الجذب السياحي، بالإضافة إلى تزايد المخاوف من التأثيرات السلبية للأنشطة السياحية على البيئة.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ابراز الكثير من التأثيرات السلبية التي يمكن أن تسببها الأنشطة السياحية على البيئة، وإبراز أهمية تبني مبادئ الاستدامة والتنمية المستدامة في القطاع السياحي، كما يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الجهود الحكومية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، والمتطلبات التي يجب توفيرها مستقبلا لتحقيق هذا الهدف.

هيكل البحث: لتغطية جوانب البحث تم تقسيمه إلى المحاور الثلاثة التالية:

أولا: مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة ؛

ثانيا: أهمية تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي؛

ثالثا: واقع وآفاق استدامة القطاع السياحي الجزائري.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

2.مفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة

أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية، وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة(Sustainable Development) ، وهو مفهوم بيئي مستحدث بدأ شيوع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة بعد أن بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات التي تحول دون استدامتها أو قدرتها على الاستمرار، في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد.

لعل أقدم وأفضل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي اعتُمِدَ من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة والتي عرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 كما يلي: "هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم" (عبد البديع، محمد عبد البديع،"اقتصاديات حماية البيئة"،، 2003، صفحة 316). وهي تعتمد في ذلك على استراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها، حيث أنها ملك الأجيال المتعاقبة ولها حق الانتفاع بها واستغلالها دون حد الإهدار أو الاستنزاف (دعبس، 2006).

برز مصطلح التنمية المستدامة بشكل لافت عام 1992، حين اجتمع المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، في ريو دي جانيرو بالبرازيل، لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة. وخلال مؤتمر القمة الذي سُمي "قمة الأرض" في ريو، اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن بين النتائج الرئيسية للمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أثمرت فيما بعد وضع بروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما تم انشاء مؤسسات دولية تهتم بالموضوع مثل لجنة التنمية المستدامة المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر .

في سبتمبر من سنة 2000، اجتمع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في اطار ما سمي آنذاك بمؤتمر قمة الألفية، من أجل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والالتزام بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع وتحديد سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا – بموعد نهائي في عام 2015 – والتي أصبحت تعرف الآن باسم الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن هذه الأهداف وعددها ثمانية (8) الاهتمام بتنفيذ تنمية مستدامة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، وهذه الأهداف هي :

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة؛
- تحسين صحة الأطفال وتقليل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- تحسين صحة الأم وتقليل معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وأمراض أخرى؛
- ضمان التنمية المستدامة (البيئة) ، وخفض النسبة المئوية للسكان المحرومين من خدمات المياه والصرف الصحي إلى النصف؛
- إقامة شراكة عالمية للتنمية.

وضعت خطة التنمية المستدامة العالمية لما بعد عام 2015 الآليات المعقدة للتفاعلات بين الأهداف المشتركة ووسائل التنفيذ المتباينة وكذلك المراقبة الشاملة التي تشكل الحوكمة ، وهذه الخطة تشكل نقلة نوعية، من خلال الأخذ في الاعتبار أن مسألة التنمية المستدامة تخص الكوكب بأسره، الشمال مثل الجنوب، وأنها متعددة الأبعاد، وأن نموذج التنمية التقليدي الذي أنشأته البلدان الصناعية وقلدته الاقتصاديات الناشئة لا يمكن أن يتحمله الكوكب(PAUGAM, RIBEIRA, TUBIANA, & PACHAURI, 2015) .، وفي سنة 2002 عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج بجنوب افريقيا، الذي اعتمد خطة لتنفيذ أهداف الألفية

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

الانمائية. قُدمت خطة التنفيذ بناء على التقدم المحرز والدروس المستفادة منذ انعقاد قمة الأرض، ونصت على اتباع نهج أكثر تركيزا، مع خطوات ملموسة وقابلة للقياس وأهداف وغايات محددة زمنيا .

بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر قمة الأرض التاريخي، اجتمع قادة العالم مرة أخرى سنة 2012 في ريو دي جانيرو في اجتماع سمي ريو +20 ، لضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة، و لتقييم التقدم المحرز، بالإضافة الى التصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ثلاثة سنوات بعد ذلك (سبتمبر 2015)، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة حول التنمية المستدامة، والذي تم خلاله اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبعة عشر (17)هدفا للتنمية المستدامة (SDGs) ترمي إلى توجيه العمل على الصعيد العالمي لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف الإنمائية خلال فترة الخمسة عشر عاما القادمة، وقد حلت أهداف التنمية المستدامة مكان الأهداف الإنمائية للألفية التي صيغت في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد سنة 2000، ولازالت هذه الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة معتمدة عالميا لحد الساعة، وهذه الأهداف هي :(NATIONS UNIES, 2015)

1 -القضاء على الفقر؛
2-القضاء التام على الجوع؛
3-الصحة الجيدة والرفاهية؛
4-التعليم الجيد؛
5-المساواة بين الجنسين؛
6-توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية؛
7-توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة؛
8-العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛
9-ترقية الصناعة والابتكار والبنى الأساسية؛
10- الحد من أوجه عدم المساواة؛
11- صيانة المدن وبناء مجتمعات محلية مستدامة؛
12- تطبيق أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة؛
13- معالجة قضية التغير المناخي؛
14- الحياة تحت الماء (الحفاظ على البحار والمحيطات)؛
15- الحياة في البر (المحافظة على الغابات والأراضي الزراعية)
16- تعزيز السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
17- عقد الشراكات لتحقيق هذه الأهداف.

يرى (Hugon, 2016, p. 19) أن أهداف التنمية المستدامة تندرج في الحقيقة في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي اطار أبعد، فيما اتفق عليه في مؤتمر قمة الأرض بريو عام 1992، وهذه الأهداف تبرز مستوى الوعي العالمي بالتحديات التي تواجه كوكبنا، وضرورة التغيير الجذري للنموذج التنموي التقليدي. وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة وهي:

- **بعد التنمية الاقتصادية** : ويتضمن توظيف الموارد الاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛
- **بعد التنمية الاجتماعية** : والهادف إلى التحكم في النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية؛
- **البعد البيئي**: والهادف إلى المحافظة على البيئة بكل أبعادها من المخاطر التي قد تنجم عن الاستغلال البشري اللاعقلاني

من خلال ما سبق، يتضح انه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والتكامل مابين الأبعاد الثلاثة الرئيسية، وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية، واعتبارها خيارات متكاملة وليست منفصلة، وأن إغفال البعد البيئي أو الاجتماعي سيؤثر سلبا على البعد الاقتصادي. وهذا ما يوضحه الجدول (1).

الجدول 1:الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة راس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: (غنيم و أبوزنط، 2008، صفحة 178)

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

3.أهمية الاستدامة في القطاع السياحي :

يشكل القطاع السياحي رافدا تنمويا لكثير من الدول النامية والدول الفقيرة، اذا يساهم في خلق مناصب شغل، وتوفير العملة الصعبة، ويدعم أنشطة اقتصادية كثيرة لها علاقة بهذا القطاع، مثل النقل والإطعام وتأجير البيوت بشكل موسمي، مما يساعد في تخفيف الضغوط الاقتصادية على كثير من سكان الوجهات المضيفة، مما جعل الكثير من الحكومات تعمل جاهدة على تطوير هذا القطاع وتوفير البنية التحتية اللازمة لازدهاره.

اذا كانت السياحة توفر مزايا اقتصادية قوية (مثل خلق الثروة ، خلق فرص العمل ، وتوفير النقد الأجنبي) فإنها تتسبب أيضا في العديد من المشكلات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، كما أن القطاع السياحي يخدم بشكل كبير الاقتصادات المتقدمة، فعلى سبيل المثال، استحوذت القارة الأفريقية على 4.4٪ فقط من السياح الدوليين الوافدين و 2.8٪ من العائدات السياحية في عام (Camus, 2005 . Hikkerova, & Sahut, 2010) .

على مدى العقود الماضية، حظي موضوع الآثار السلبية للسياحة باهتمام الباحثين في مجال التنمية، ففي الوقت الذي تحقق فيه هذه الصناعة النمو في مناطق الوجهات السياحية، فإنها تخلق أيضا مجموعة من المشاكل الواضحة والمحتملة، البيئية والاجتماعية والثقافية في تلك الوجهات ، مما خلق الحاجة إلى ممارسات سياحية بديلة أكثر ملائمة للبيئة والمجتمعات المضيفة (Saarinen, 2006) .، فالنشاط السياحي يزيد من مستوى استهلاك الطاقة (في النقل والإقامة والترفيه) كما يولد تلوثا ونفايات وضوضاء كبيرة في المناطق الجغرافية المستقبلة. ونظرا لارتباط السياحة بأنشطة السفر والتنقل، فإن هذا يساهم بشكل كبير في زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري (استهلاك الكيروزان والبنزين وكل اشكال الوقود (Camus, Hikkerova, & Sahut, 2010) .(وتشير بعض الإحصائيات العالمية إلى أن الأنشطة السياحية مسؤولة عن انتاج 5% من انبعاثات الكربون في العالم، كما أنها تهدد التنوع البيولوجي، وتستنزف الموارد الطبيعية، وتزيد من استهلاك المياه. (فكيري، 2020) كما تنتج المؤسسات السياحية الكثير من النفايات الصلبة، وتنتج كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي، وتستهلك طاقة متزايدة بفعل أجهزة التبريد والتسخين وغيرها، وكل هذه الأمور تشكل ضغطا كبيرا على البيئة.

ومن بين أهم الآثار السلبية للأنشطة السياحية على البيئة أيضا، نذكر (هويدي، 2014):

- تؤثر السياحة على النظم الايكولوجية نظرا لتداخل الأنشطة السياحية مع الحياة البرية وزيادة النفايات والمواد الكيميائية الغير معالجة؛
- توليد كميات كبيرة من النفايات السائلة والصلبة، فالسفن السياحية في بحر الكاريبي تنتج لوحدها 70 الف طن من النفايات؛
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، مثل الاستغلال اللاعقلاني للأراضي في المناطق السياحية بغرض البناء، والاستخدام الكبير للمياه، اذ تشير بعض الدراسات أن السائح يستهلك ضعف كمية المياه التي يستهلكها المقيم.

وبسبب كل هذه الآثار السلبية، فقد برزت الحاجة إلى ضرورة تبني مبادئ التنمية المستدامة في القطاع السياحي، كما يتزايد الوعي عالميا بضرورة العمل على تطبيق مبادئ الاستدامة في كل الأنشطة السياحية من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية السياحية، ويرى (Saarinen, 2006)أن التأكيد على ضرورة اتباع ممارسات سياحية تخدم البيئة وتساعد في استدامة السياحة، برز بشكل كبير خلال أواخر الثمانينات، وذلك بفعل تبني ايديولوجية التنمية المستدامة في ميدان القطاع السياحي، بعد اعلان تقرير لجنة بروتلاند الشهير أواخر الثمانينات.

ومع زيادة الاهتمام بضرورة تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي، ظهر ما يعرف بالسياحة المستدامة (sustainable tourism) أو السياحة المسؤولة(responsible tourism) ، والتي تشير إلى تلك السياحة التي تأخذ في الحسبان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الحالية والمستقبلية، وتعمل على تلبية حاجات، السياح، والمؤسسات السياحية، والبيئة والسكان المحليين. ويرى (Saarinen, 2006, p. 1126)أن فكرة السياحة المستدامة تتضمن الاعتراف بالآثار السلبية للسياحة، والحاجة إلى إدارتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

من بين أشهر أشكال السياحة المستدامة، السياحة البيئية (écotourisme) ، والتي يعرفها (Honey, 1999) على أنها "السفر إلى الأماكن الطبيعية والمجالات المحمية مع التقليل من الآثار السلبية، بهدف تعليم الزوار وتوفير موارد مالية للمحافظة على هذه الفضاءات الطبيعة وتحقيق تنمية اقتصادية في أماكن الاستقبال لصالح السكان المحليين مع احترام للثقافات المتعددة وحقوق الانسان". وتعمل الكثير من الدول للمحافظة على مناطقها الطبيعية وحماية تنوعها البيولوجي، من خلال تنظيمها في شكل مجالات وفضاءات محمية (aires protégées)مثل الحظائر الطبيعية والمحميات الطبيعية، ثم استغلال هذه الفضاءات لتنشيط السياحة البيئية وخلق موارد مالية كافية لتغطية نفقات حماية وتطوير وتسيير هذه المجالات. (شارف، 2019، صفحة 167).

4. استدامة القطاع السياحي الجزائري

يعاني قطاع السياحة في الجزائر من اختلالات عديدة، فهذا القطاع وكغيرة من القطاعات الخدمية، لم يحظ باهتمام المستثمرين، كما عانى من الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي كثيرا، ورغم جملة الاصلاحات الحكومية والتحفيزات الجبائية والتمويلية للاستثمار السياحي خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي مازالت جد محدودة، اذ تقدرها معظم الإحصائيات على أنها لم تتجاوز لحد الآن نسبة 2 %، في الوقت الذي تقدر مساهمتها بحوالي 10 % كمتوسط عالمي، كما لا يتجاوز عدد العاملين في هذا القطاع 300 ألف عامل، ولم يسبق أن سجل الميزان التجاري السياحي (الفرق بين الايرادات السياحية المتأتية من السياح الوافدين والنفقات السياحية التي ينفقها الجزائريون المسافرون للخارج) أي فائض خلال العقدين الماضيين، فما ينفقه الجزائريون المسافرون للخارج بغرض السياحة كان دائما أكبر من نفقات السياحة الوافدة إلى الجزائر.

بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 2,65 مليون سائح عام 2018، أي ما يعادل 0.18 % من اجمالي السياح الوافدين عالميا، وهناك تراجع في عدد السياح الوافدين منذ سنة 2014، بينما سجلت سنة 2013 أكبر عدد سياح وافدين قدره 2,7 مليون سائح، أما العائدات السياحية فهي في تراجع منذ سنة 2008، حيث انخفضت العائدات من 473 مليون دولار أمريكي إلى 172 مليون دولار أمريكي سنة 2017. (بوشنين، 2021، صفحة 65) ،علما أن هذا العدد القليل من السياح الوافدين يتضمن نسبة كبيرة من جاليتنا المقيمة بالخارج.

ويوضح الجدول الموالي تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر ، وتطور العائدات السياحية خلال الفترة 2000-2018

الشكل 01: تطور عدد السياح الوافدين والعائدات السياحية خلال الفترة 2000-2018

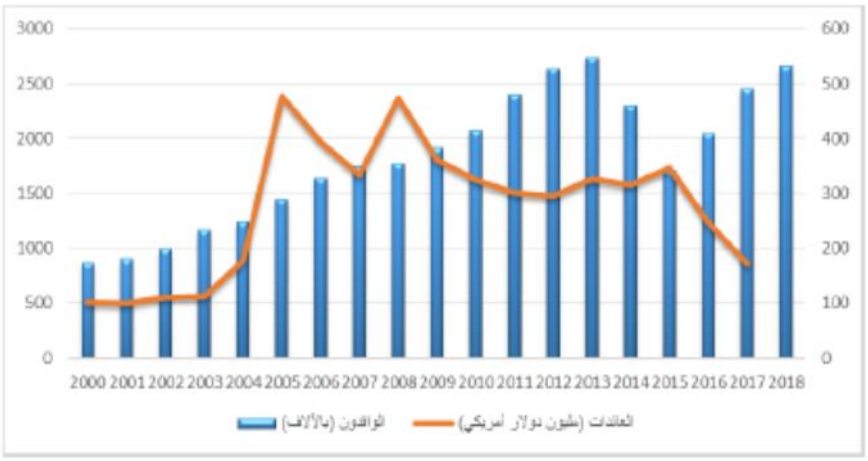

المصدر: بوشنين، 2021، صفحة 65

في تقريره الخاص بتنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2019، وضع المنتدى الاقتصادي والعالمي، الجزائر في المرتبة 116 من أصل 140 دولة شملها التقرير ، كما احتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة في ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) طبقا لهذا التقرير العالمي، علما أن التقرير شمل 15 دولة فقط من هذه المنطقة، حيث كانت المرتبة الأخيرة من نصيب اليمن (World .

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

(Economic Forum, 2019، ورغم هذا الوضع الذي يعيشه قطاع السياحة، فإن مسألة تحقيق الاستدامة تبقى ضرورية، حتى وإن كانت التأثيرات البيئية السلبية لهذه القطاع محدودة في بلادنا، بسبب ضعف هذا القطاع وطابعه الموسمي والعدد المحدود للسياح الأجانب، إذ لم نجد احصائيات خاصة بحجم التأثيرات السلبية لهذا القطاع في الجزائر، وحتى الاحصائيات الخاصة بعدد السياح والإيرادات السياحية قليلة ومتضاربة في كثير من الأحيان، في ظل غياب نظام احصائي وطني في المجال السياحي.

من بين الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري للتخفيف من الآثار السلبية للمشروعات السياحية على البيئة، هي آلية تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية، وتقييم الأثر البيئي هو دراسة وتقييم تأثيرات المشروع السياحي على البيئة المحلية من موارد طبيعية وتراثية وعمرانية، قبل اتخاذ القرار النهائي بالموافقة على المشروع، وهو اجراء تخضع له كل المشاريع الاقتصادية بما فيها السياحية، حسب نص القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 203، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي خصص فصله الرابع لهذا الإجراء تحت عنوان "نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية."

نصت المادة رقم 15 من القانون 03-10 السابق ذكره على أنه " تخضع، مسبقا وحسب الحالة، لدراسة التأثير أو لموجز التأثير على البيئة، مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الاخرى، وكل الاعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة، والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة". وهذه الدراسة المسبقة تسمح للجهات الحكومية المسؤولة باتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بحماية الموارد الطبيعية والبيئية، والتي يمكن أن تتضرر بسبب المشروع السياحي قيد الدراسة.

كما أقر المشرع الجزائري القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003، والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والذي حدد الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة للسياحة في (المادة 2 من القانون 03-01):

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للسياحة؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية؛
- تحسين الخدمات السياحية؛
- تثمين التراث السياحي الوطني.

كما شددت المادة الخامسة من القانون 03-01 على ضرورة اخضاع كل الأنشطة السياحية، لمبادئ حماية البيئة والموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية، لضمان أصالة هذه الموارد من جهة، وضمان ديمومة العرض السياحي من جهة أخرى، وهذا يبرز حرص السلطات على أن تتم التنمية السياحية في إطار احترام مبادئ الاستدامة، لضمان الحفاظ على الجانب البيئي وديمومة الموارد الطبيعية والتراثية. وفي اطار حماية المناطق الطبيعية والحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية من الآثار المحتملة للأنشطة السياحية ، بادر المشرع الجزائري إلى سن القانون رقم 02/11 المؤرخ في 2011/02/17 ، والمتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، حيث وضع الشروط والمتطلبات الكفيلة بحماية هذه المناطق الطبيعية المحمية، مع اتاحة استغلالها سياحيا بشكل مضمون وآمن، حيث بين أن كل مجال محمي يجب أن يقسم إلى ثلاث مناطق، وهي (المادة رقم 15 من القانون 02/11) :

- **المنطقة المركزية:** وهي المنطقة التي تحتوي على العناصر والمصادر الفريدة المحمية، والتي لا يسمح فيها إلا بالأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

– **المنطقة الفاصلة:** وهي منطقة تحيط بالمنطقة المركزية أو تجاورها وتستعمل من أجل أعمال ايكولوجية حية، بما فيها التربية البيئية والتسلية والسياحة الايكولوجية (البيئية) والبحث التطبيقي والأساسي، فهي مفتوحة لزيارة اكتشاف الطبيعة أمام الجمهور رفقة دليل دون الاخلال بتوازنها البيئي؛

– **منطقة العبور:** وهي منطقة تحيط بالمنطقة الفاصلة وتحمي المنطقتين السابقتين، وتستخدم مكانا لأعمال التنمية البيئية للمنطقة المعنية ويرخص فيها لأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة .

وضعت الحكومة الجزائرية سنة 2008، مخططا توجيهيا للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030، يتوافق مع ما تم اعتماده سابقا في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم(SNAT) ، والذي يعتبر المرجع الأساسي للتخطيط الاقليمي العام في الجزائر، وتبنت السلطات في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مبدأ تحقيق الاستدامة في القطاع السياحي من خلال العمل على تحقيق تنمية سياحية تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية، وتحافظ على استدامة الموارد السياحية.

ومن بين الأهداف الكبرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نذكر (خضار و عمارة، 2020):

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد؛
- اشراك كل القطاعات الاخرى ذات العلاقة بتنمية السياحة؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئة؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة؛
- تثمين التراث الثقافي والتاريخي .

ويرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة (SDAT) آفاق 2030 على خمس ديناميكيات (خطط فرعية) وهي :

- مخطط الجزائر كوجهة سياحية؛
- مخطط الأقطاب السياحية ذات الامتياز؛
- مخطط الجودة السياحية؛
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مخطط تمويل السياحة.

إلا أن الأرقام والمؤشرات والإحصائيات، والتي عرضنا بعضها سابقا، تشير إلى أن انجاز هذه الأهداف والخطط مازال بعيد المنال، فهناك الكثير من العقبات التي تحول دون تطوير هذا القطاع، رغم الموارد السياحية الطبيعية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، والتي تحتاج إلى تثمين واستغلال في إطار احترام متطلبات الاستدامة، وبالرجوع إلى تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2019، نجد أن الجزائر كانت صاحبة أقل عدد من النقاط في شمال إفريقيا. كما احتلت مراتب متدنية في المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لتنافسية هذا القطاع، فمثلا في مؤشر بيئة الأعمال (المرتبة 118) ، ومؤشر أولويات قطاع السياحة والسفر (المرتبة 132) ، ومؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية (المرتبة 136) ، ومؤشر الاستدامة البيئية (المرتبة 133)، ومؤشر الموارد الطبيعية (المرتبة 126) وفي مؤشر الانفتاح الدولي (المرتبة 139). ومن ناحية أخرى، يضع التقرير الجزائر كواحدة من أكثر الدول تنافسية في الأسعار في العالم (المرتبة الثامنة) (World Economic Forum, 2019) وهذا يطرح عدة تساؤلات، فكيف لدولة بهذا الحجم من الموارد السياحية وأسعارها جد منخفضة ، ورغم ذلك قطاعها السياحي يعاني لسنين متتالية .

بالعودة إلى موضوع استدامة القطاع السياحي، نرى أن ما تم توفيره لحد الساعة من متطلبات تشريعية وتنظيمية، غير كاف لضمان المحافظة على مواردنا الطبيعية من التأثيرات السلبية للأنشطة السياحية، خاصة اذا تم تطوير هذا القطاع وزاد حجم الاستثمارات فيه، إذ يتوجب على السلطات العمل على :

- تقوية وتعزيز آليات الرقابة البعدية المرافقة لتطور المؤسسات السياحية بمختلف أشكالها؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- تكوين الكادر البشري المؤهل في مديريات السياحة على مستوى الولايات لمتابعة استدامة الأنشطة السياحية؛
- التنسيق مع وزارة البيئة وجمعيات المجتمع المدني الناشطة في المجال البيئي وكل الفاعلين من أجل ضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛
- الزام المؤسسات السياحية باتباع واعتماد آليات الانتاج الأنظف والصديقة للبيئة، مع الزامها بمعالجة نفاياتها ورسكلتها إن أمكن؛
- ترقية الوعي البيئي لدى السكان المحليين والسياح الوافدين من خلال البرامج التثقيفية والتوعوية المختلفة.

5.الخاتمة :

يتزايد الاهتمام بالمحافظة على البيئة في القطاع السياحي عالميا، انطلاقا من القناعة بأن عناصر البيئة الطبيعية جزء من العرض السياحي، مما يتطلب المحافظة على هذه العناصر وصيانتها، من خلال تبني الأشكال الجديدة للسياحة المستدامة والصديقة للبيئة، والعمل على تقليل الآثار السلبية للأنشطة السياحية قدر الامكان، بالإضافة إلى احترام القدرة الاستيعابية لكل منطقة سياحية، أي مراقبة تدفق السياح والأنشطة السياحية بما يناسب القدرات المحلية والبيئية لتحمل تلك التدفقات .

نظرا للتراجع الكبير الذي يعانيه قطاع السياحة في الجزائر لأسباب عديدة، حاولت الحكومة وضع استراتيجية وطنية لتطوير هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في اطار استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، وقد تم التأكيد في هذا المخطط التوجيهي على ضرورة تبني مقاربة التنمية المستدامة للقطاع السياحي من خلال تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يضمن استدامة هذا القطاع.

خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

- مثل الكثير من الأنشطة الاقتصادية، فإن الأنشطة السياحية لها تأثيراتها السلبية على البيئة، كالاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، والحجم الكبير للنفايات الصلبة والسائلة، والانبعاثات الغازية بسبب خدمات النقل المرافقة؛
- تبني مبادئ وأسس الاستدامة في ميدان السياحة أمر بالغ الأهمية، لأن الموارد الطبيعية هي الأصول الأساسية لصناعة السياحة، والإضرار بها من شأنه كبح نمو القطاع وخلق رفض للأنشطة السياحية من قبل السكان المحليين؛
- هناك الكثير من أشكال السياحة المستدامة التي يمكن تطويرها لتحقيق الاستدامة كالسياحة البيئية والسياحة العلاجية؛
- وفر المشرع الجزائري جملة من التشريعات بغرض ضمان الاستدامة في القطاع السياحي، أبرزها القانون 03-01 والقانون 03-10، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يحتاج إلى آليات ونصوص تنظيمية يجب توفيرها؛
- بحكم ضعف قطاع السياحة في الجزائر، لا تبرز بشكل كبير التأثيرات السلبية لهذا القطاع على البيئة، لكن مع تطور القطاع تدريجيا ستظهر الكثير من المشكلات البيئية في حالة عدم تبني مقاربة التنمية المستدامة للقطاع؛
- تبنت الحكومة الجزائرية مقاربة التنمية المستدامة في المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030، إلا أن تنفيذ وتجسيد هذا المخطط يعرف تأخرا كبيرا، وذلك بسبب الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر، قبل وبعد كورونا، والتي قلصت من فرص تمويل هذا المخطط الطموح، في ظل غياب شبه تام للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة، وضعف الاستثمار الوطني؛

للتخفيف من هذه الآثار السلبية، وضمان تنمية سياحية مستدامة في الجزائر، نقترح جملة من التدابير الاضافية والمتمثلة في :

- التسريع في تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة (SDAT) آفاق 2030، مع وضع رزنامة جديدة للتنفيذ تراعي التأخر الكبير المسجل في انجاز هذا المخطط؛
- ضرورة مراجعة وتحيين القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003، والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لتكييفهما مع التطورات الحالية في ميدان الاستدامة؛

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

- آلية تقييم الأثر البيئي للمشروعات السياحية مفيدة للغاية ولكنها غير كافية، ويتوجب وتعزيز آليات الرقابة البعدية المرافقة لتطور المؤسسات السياحية بمختلف أشكالها؛
- تكوين وتدريب الموارد البشرية المؤهلة في قطاع السياحة على المستوى المركزي والولائي، لمتابعة احترام شروط استدامة الأنشطة السياحية؛
- ضرورة التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة وجمعيات المجتمع المدني الناشطة في المجال البيئي وكل الفاعلين، من أجل ضمان تحقيق تنمية سياحية مستدامة؛
- وضع دفتر شروط جديد يلزم المؤسسات السياحية باتباع واعتماد آليات الانتاج الأنظف والصديقة للبيئة، مع الزامها بمعالجة نفاياتها ورسكلتها إن أمكن؛
- ترقية الوعي البيئي لدى السكان المحليين وإشراكهم في عملية الرقابة والحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية المحلية.

6. قائمة المراجع:

1. Angelkova, T., Koteski, C., & Jakovlev, Z. (2012). Sustainability and competitiveness of tourism. *Procedia-Social and Behavioral Sciences, 44*, 221-227.
2. Camus, S., Hikkerova, L., & Sahut, J. M. (2010). Tourisme durable: une approche systémique. *Management Avenir, 4*, 253-269.
3. Fernández, J. I., & Rivero, M. S. (2009). Measuring tourism sustainability: proposal for a composite index. . *Tourism Economics, 15*(2), 277-296.
4. Garrigos-Simon, F. J., & Narangajavana-Kaosiri, Y. (2018). Tourism and sustainability: A bibliometric and visualization analysis. *Sustainability, 10*(6), 1976.
5. Honey, M. (1999). Treading Lightly? Ecotourism's Impact on the Environment . (H. Publications, Éd.) *Environment, 41*(5), 76-88.
6. Hugon, P. (2016). Du bilan mitigé des Objectifs du Millénaire pour le développement aux difficultés de mise en œuvre des Objectifs de développement durable. *Mondes en développement,, 2*(2), 15-32.
7. Ko, T. (2005). Development of a tourism sustainability assessment procedure: a conceptual. *26*(3), 431-445.
8. NATIONS UNIES. (2015). *Les Objectifs du Millénaire pour le développement, Rapport annuel.* New York, USA: NATIONS UNIES.
9. PAUGAM, A., RIBEIRA, T., TUBIANA, L., & PACHAURI, K. (2015). *Regards sur la Terre 2015. Construire un monde durable.* Paris: Armand Colin.
10. Saarinen, J. (2006). Traditions of sustainability in tourism studies. Annals of tourism research, 33(4), 1121-1140.
11. World Economic Forum. (2019). The Travel & Tourism Competitiveness Report. Geneva: http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf.

12. الأمم المتحدة. (2019). تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019. نيويورك، الولايات المتحدة: مطبوعات منظمة الأمم المتحدة.
13. أمال فكيري. (2020). الادارة البيئية للفنادق استراتيجية حديثة للتنمية السياحية المستدامة. مجلة العلوم الانسانية، 31(2)، 399-417.
14. سوسن بوزيدة، و شافية شاوي. (2018). بين السياحة والسياحة البيئية، دوافع أخلاقية وحتمية اقتصادية ايكولوجية. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 5(1)، 185-198.
15. صباح بلقيدوم، و حياة مامن. (2018). السياحة البيئية، حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية(9)، 45_61.
16. عبد الجليل هويدي. (2014). العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية(9)، 211-225.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd

17. عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبوزنط. (2008). إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة. مجلة الجامعة الأردنية، 35(1)، 177-190.

18. فايزة خضار، و نعيمة عمارة. (2020). السياحة من منظور التنمية المستدامة. مجلة الابحاث القانونية والسياسية، 2(2)، 151-165.

19. ليلى بوشنين. (2021). صناعة السياحة العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا – مع الاشارة إلى حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(1)، 57-70.

20. محمد عبد البديع. (2003). محمد عبد البديع،"اقتصاديات حماية البيئة"، القاهرة: دار الأمين للطباعة.

21. نورالدين شارف. (2019). السياحة البيئية في المجالات المحمية ودورها في تنمية السياحة المستدامة. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، 13(1)، 159-184.

22. نورالدين شارف، و نصر الدين بوعمامة. (2008). ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة فيالجزائر. . المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.

23. يسرى دعبس. (2006). البيئة والتنمية المستدامة:قضايا وتحديات وحلول"، الإسكندرية، مصر: مطبعة الجلال.

ISSN : 2716-7690 / EISSN : 2716-8727
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/672 / https://www.univ-chlef.dz/jesd